AL-NAHRAIN JOURNAL OF LEGAL SCIENCE Vol.26 2024, pp. 250-267

AL-NAHRAIN UNIVERSITY
COLLEGE OF LAW

ISSN:3006- 0605 DOI:10.58255

مجلة النهرين للعلوم القانونية العدد: خاص المجلد: ٢٦ تموز ٢٠٢٤

Received:6/1/2024 Accepted: 3/6/2024 Published: 1/7/2024

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International (CC BY-NC 4.0)

Analyzing and estimating the impact of monetary policy tools in confronting inflation in Iraq for the period(2010-2018)

Asst.Inst. Ghosn Telfan Significant
Ghossontalfan@Gmail.com

Abstract:

Monetary policy is an essential part of the general economic policy, as monetary policy seeks to achieve many economic goals through quantitative and qualitative tools to maintain stability and monetary balance, and its importance increased with the beginning of the twentieth century due to the increase and complexity of monetary and economic problems, Represented in the rise in the general price level , as it is considered one of the most important macroeconomic indicators around which the process of formulating monetary policies revolves for the welfare of consumers.

The study relied on the use of descriptive and analytical methods in analyzing the data as well as statistical method by using the program (SPSS) to find the effect between the independent and dependent variables during the period (2010-2018), the study also aims to identify the role of monetary policy in facing inflationary conditions, this policy is issued by the Central Bank, the most important of which is the legal reserve, the discount price, and open market operations through the three sections, which consist of general concepts about monetary policy tools and inflation. As for the practical section data for all variables was analyzed. Statistically, these results were proven to be identical to the economic theory.

Hence, the importance of monetary policy in solving economic problems has increased, given the multiplicity of effects that monetary policy

leaves in various economic fields and aspects, including the impact on the performance of commercial banks by determining the amount of cash reserves in order to guarantee the rights of depositors and the safe use of funds and avoid risks, as well as open market operations which has an active role in curbing the increasing rates of inflation, as well as the discount price and its active role in controlling inflation therefore, the application of monetary policy tools is a preoccupation for banking departments, as banks can lose their customers as a result of the irrational and rational use of available financial resources, which is reflected Negatively on the levels of profits achieved and the financial position of the banking sector in particular and the overall economy in general, and this in turn affects the levels of inflation and limit the increase of its rates.

Keywords: monetary policy, discount price, monetary reserve, open market operations, inflation.

تحليل وتقدير أثر أدوات السياسة النقدية في مواجهة التضخم في العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠١٨)

م . م . غصون تلفان مدلول
كلية الأدارة والأقتصاد / جامعة الفراهيدي
Ghossontalfan@Gmail.com

المستخلص :

تعد السياسة النقدية جزءاً مهماً من السياسة الاقتصادية العامة، إذ تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف اقتصادية عديدة عن طريق الأدوات الكمية والنوعية للمحافظة على الاستقرار والتوازن النقدي، وقد ازدادت أهميتها مع بداية القرن العشرين بسبب تزايد المشكلات النقدية والاقتصادية وتعقدها ومن اهم المشاكل الأقتصادية مشكلة التضخم والتي تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث يعتبر من أهم المؤشرات الكلية الأقتصادية التي تتمحور حولها عملية صياغة السياسات النقدية من أجل رفاهية المستهلكين .

أعتمدت الدراسة على أستخدام الأسلوب الوصفي والتحليلي في تحليل البيانات وكذلك الأسلوب الأحصائي من خلال أستخدام برنامج (spss) في أيجاد الأثر بين المتغيرات المستقلة والتابعة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٨) .كما تهدف الدراسة على التعرف على دور السياسة النقدية في مواجهة الظروف التضخمية وهذه السياسة صادرة من البنك المركزي وأهمها الأحتياطي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة . من خلال المباحث الثلاثة والتي تتكون من المفاهيم العامة حول أدوات السياسة النقدية والمبحث الثاني يشير الى التضخم أما المبحث الثالث هو الجزء العملي تمت فيه تحليل البيانات وتقديرها أحصائياً بالأعتماد على الدالة الخطية البسيطة (OLS) لجميع المتغيرات أحصائياً وتم الأثبات لهذه النتائج بأنها مطابقة للنظرية الأقتصادية .

ومن هنا ازدادت أهمية السياسة النقدية في حل المشكلات الاقتصادية، ونظراً لتعدد الآثار التي تتركها السياسة النقدية في المجالات والنواحي الاقتصادية المختلفة ومنها التأثير على أداء المصارف التجارية عن طريق تحديد مقدار الأحتياطي النقدي بهدف ضمان حقوق المودعين والاستخدام الآمن للأموال وتجنب المخاطر، فضلاً عن عمليات السوق المفتوحة والتي لها دور فاعل في كبح جماح تزايد نسب التضخم ، وكذلك سعر الخصم ودوره الفاعل في السيطرة على التضخم .لذلك تعتبر تطبيق أدوات السياسة النقدية هي الشغل الشاغل للإدارات المصرفية ، فقد تخسر المصارف زبائنها نتيجة الاستخدام غير الرشيد والعقلاني للموارد المالية المتاحة، مما ينعكس سلباً على مستويات الأرباح المتحققة والمركز المالي للقطاع المصرفي على الخصوص والأقتصاد الكلي على العموم وهذا بدوره يؤثر على مستويات التضخم والحد من زيادة نسبه .

الكلمات المفتاحية : سياسة نقدية ، سعر الخصم ، الأحتياطي النقدي ، عمليات السوق المفتوحة ، التضخم .

المقدمة.

يزداد الاهتمام بأدوات السياسة النقدية من قبل البنك المركزي لأنها تعني قدرة الدولة أو الوحدة الاقتصادية (المؤسسات المالية، الشركات .....الخ) على السيطرة على معدلات التضخم في العراق حيث الآثار الأقتصادية والأجتماعية والسياسية على البلد خاصة في هذه الضروف الأستثنائية على المدى القصير والطويل .

لذا تحاول الدول إن تخلق توازن مابين ادوات السياسة النقدية ومستويات التضخم ، وبما إن البنك المركزي يُعّد ممثل ومنفذ للسياسة النقدية للدولة لذلك فأن استخدام أدواته النقدية المباشرة والمتمثلة بـ (نسبة الاحتياطي النقدي القانوني وسعر إعادة الخصم) لتحقيق أستقرار اقتصادي من خلال كبح جماح التضخم المتذبذب طيلة فترة الدراسة .

مشكلة البحث:

ماهو واقع السياسة النقدية وما مدى فعاليتها في الحد من ارتفاع معدلات التضخم

وحتى تستوفي الإجابة على هذا السوال الجوهري ، علينا أولا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية :

ما مدى فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الأقتصادي وكبح جماح التضخم ؟

ماهو واقع السياسة النقدية في العراق وماهي الإصلاحات التي شهدتها هذا السياسة؟

هل لأدوات السياسة النقدية (عمليات السوق المفتوحة ، الاحتياطي القانوني ، سعر السياسة (الخصم) تاثير للحد من التضخم ؟

فرضية البحث :

ان للسياسة النقدية تاثير كبير للحد من التضخم من خلال ادواتها الغير مباشرة

١-سعر الخصم

٢- عمليات السوق المفتوح

٣- الاحتياط القانوني

ينطلق البحث من فرضية مفادها: وجود علاقة ارتباط طردية أو عكسية معنوية ذات دلالة احصائية بين أدوات السياسة النقدية للحد من التضخم خلال المدة (٢٠١٨-٢٠١٠) .

أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من كونه يحاول تناول أدوات السياسة النقدية من قبل البنك المركزي ودوره المهم في كبح جماح التضخم وقدرة الدولة في الأيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين . حيث تعتبر ادوات السياسة النقدية والتضخم كمؤشرين للنشاط الاقتصادي وامكانية السياسة النقدية من الاعتماد عليهما في توجيه سياساتها الهادفة إلى تحقيق هدف الاستقرار للأسعار.

اهداف البحث :-

١-تحاول هذه الدراسة تعريض الفرضيات التي تقوم عليها السياسة النقدية للاختبار في ضوء التجربة والتحليل الكمي ، وتركز خاصة على سياسات استهداف التضخم التي اعتمدت على نطاق واسع في العالم .

٢-وخلاصة التجربة ان استهداف التضخم قد يتسق مع نتائج تدخل البنك المركزي من خلال في عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم فضلاً عن الأحتياطي النقدي .

حدود البحث:

١. الحدود المكانية للبحث: تتمثل الاقتصاد العراقي في سياسات البنك المركزي

٢. الحدود الزمانية للبحث: تغطي المدة (٢٠١٨-٢٠١٠).

المبحث الأول
مفهوم السياسة النقدية وأهميتها وأدواتها

المفهوم :

تعد السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية وتلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي وهي مهماً من أهم وظائف البنك المركزي ، وقد عرف kent السياسة النقدية "بأنها أدارة التوسع والانكماش في عرض النقد لغرض تحقيق هدف معين" (**القريشي ، ٢٠١٦ ، ١٦**) . فاذا كانت السياسة النقدية للبلد تسعى في زيادة الطلب الكلي لتحقيق مستوى عالي من التشغيل والأجور ، تعمل على الزيادة في عرض النقد (سياسة نقدية توسعية) والعكس في حالة رغبتها في تقليص الطلب الكلي فأنها تتبع سياسة لتقلص عرض النقد سياسة الكماشية . و تعرف أيضاً على أنها "كافة التدابير التي تتخذها السلطات النقدية الإحداث تأثير متعمد على طبيعة وحجم الأموال لتحقيق أهداف السياسة النقدية عن طريق التحكم في توافر وتكلفة واستعمال الأموال والانتمان (**R.Cauvery and other ، ٢٠٠٩،٢٣٤**) . أي الإجراءات كافة التي يتخذها البنك المركزي وباستعمال ادواته الاحداث التغير المطلوب على النشاط .

وكذلك تعرف على أنها "مجموعة التنظيمات النقدية والصيرفية التي لها دور مؤثر في مراقبة حجم النقد المتيسر في النظام الاقتصادي، بهذا المعنى فإنها تشمل جميع الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي والخزينة بقصد التأثير في مقدار وتوفير النقد واستعماله والائتمان" (الدليمي ، ١٩٩٠، ٥٤) .

كذلك فان السياسة النقدية هي مجموعة القرارات والاجراءات التي تتخذها السلطة النقدية بهدف التأثير على النقود والانتمان وتنظيم السيولة العامة وبشكل مدروس للوصول إلى الأهداف النهائية، فهي القرارات الصادرة من البنك المركزي بعده السلطة المسؤولة عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية وباستعمال أدوات السياسة النقدية الكمية والنوعية التأثير على المتغيرات النقدية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وعرض النقد وبشكل مدروس للوصول إلى الأهداف النهائية.

ثانيا: أهمية السياسة النقدية (يوسف ، ٢٠١٤ ، ٢٢).

١-إن فاعلية السياسة النقدية مشروطة بالعمق المالي والوضع المؤسسي لقطاع المال وبنية الإقتصاد الحقيقي في قاعدته الإنتاجية ومرونة عرض السلع والخدمات .

٢-إن الإنتاجية والتكاليف وتفاوت نموها بين الدولة المعنية والعالم ، واختلاف خصائص قطاع السلع والخدمات غير المتاجر بها دولياً عن قطاع السلع المتاجر بها ، كلها تؤثر في سلوك سعر الصرف الحقيقي وبالتالي القدرة التنافسية الدولية ووضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات بالنتيجة .

٣-قراءته موضوعياً بأنسجام مع قواعد المنهج التجريبي . ولا شك ان تفسير التضخم ، بعد تعيين العوامل الحاكمة لحركة المستوى العام للأسعار ، كان من المحاور الأساسية لأبحاث الكتاب . وذلك للنظر في الدور المحتمل للمتغيرات النقدية ومدى تأثير أدوات السياسة النقدية في السيولة والأخيرة في الاستقرار .

٤-يتم طرح مفهوم الاستقرار ذاته للمناقشة في الضوء القيمة العملية للتعريف المتداول لهذا المفهوم . من جملة المسائل المهمة في العلاقات المالية الدولية للعراق بعد عام ٢٠٠٣ كيفية النظر الى احتياطيات البنك المركزي ، في اقتصاد نفطي ووظيفتها الممكنة والحجم الضروري منها .

ادوات السياسة النقدية Monetary policy tools

تسعى السلطة النقدية الى تحقيق اهدافها من خلال مجموعة من الادوات والتي تقسم الى: -

- ادوات الرقابة الكمية quantitative control tools

-ادوات الرقابة النوعية Quality control tools

أولا : ادوات الرقابة الكمية quantitative control tools

وتسمى أيضا بالأدوات غير المباشرة وتسعى الى التأثير على حجم وكمية وسائل الدفع وذلك من خلال التأثير على السيولة التي تمتلكها المصارف التجارية أو معدلات الفائدة .

١ ـ سياسة سعر البنك او سعر الخصم Bank Rate Policy or Discount Rate

وهو سعر الفائدة الذي يتقاضاء البنك المركزي من البنوك التجارية نظير اعادة خصم ما تمتلكه من أوراق مالية أو لقاء ما يقدمه البنك المركزي من قروض وسلف للبنوك التجارية مضمونه بالأوراق التجارية والمالية التي بحوزة المصارف ، (شندي، ٢٠١٠، ١٥٤) .

عند أستخدام سياسة تغيير سعر إعادة الخصم كأداة لتغيير عرض النقد هناك أمور تحد من فاعليتها . (عبد المطلب ، ٢٠١٣، ٢٧) ، وكذلك فان التغيير في سعر الخصم لا يؤثر على حجم الائتمان المصرفي الا في حالة توفر سوق خصم واسعة ومنتظمة (سوق مالية) وينتشر فيها التعامل بالأوراق المالية و التجارية وهذا متوافر في البلدان المتقدمة أكثر مما هو موجود بالبلدان النامية، وكذلك فان ارتفاع سعر الخصم في بعض الحالات لا يؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض ولاسيما اذا كانت التوقعات متفائلة بزيادة الطلب وارتفاع الارباح ، (الجنابي ، ٢٠١٤،٢٧١) .

٢ـ عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations

تعد من أهم أدوات السياسة النقدية في كثير من الدول سيما المتقدمة منها وتتمثل عمليات السوق المفتوحة بمعناها الضيق في قيام البنوك المركزية بيع وشراء السندات الحكومية والونات الحزينة أما بمعناها الواسع فانها تعني شراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الاجنبية و بالإضافة إلى شراء وبيع السندات الحكومية ، (السامرائي ، ٢٠١٣ ، ٢٠٤)

يمكن للسلطة النقدية لتحقيق أهدافها استعمال سياسة السوق المفتوحة لمساندة سعر الخصم ليتم تحويله إلى السوق النقدية كبائع للأوراق المالية سيؤدي إلى امتصاص السيولة، وكما إن انخفاض أسعار الأوراق المالية الناشئة سيعطي دافعا للبنوك لاستعمال ماليديها من سيولة في شراء الاوراق وتفضيلها على الانتمان بسبب عائد هذه الأوراق، وهكذا يؤدي الاستعمال المتزامن للأداتين الى تحقيق حالة من الاستقرار في الاسعار والتوازن في ميزان المدفوعات . (السامرائي، ٢٠١٣،٢٠١) .

٣ـنسبة الاحتياطي القانوني (الالزامي) Legal reserve ratio

وهي النسبة المئوية التي تفرضها البنوك المركزية على كل وديعة تدخل الى البنوك التجارية، ويؤدي التعبير في هذه النسبة الى تغير في عرض النقد من خلال تغير المضاعف النقدي، فعندما تزداد هذه النسبة تقل قيمة المضاعف النقدي ويقل حجم الودائع التي يمكن منحها ومن ثم ينخفض عرض النقد ،(شندي ، ٢٠١٠، ١٦٧) .

المبحث الثاني
التضخم المفهوم والأنواع والآثار

مفهوم التضخم :

يمكن تعريف التضخم : (هو الإرتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار) ويعرف التضخم ايضاً على إنه (نقود كثيرة تطارد سلع قليلة) بمعنى إن معدل نمو متوسط الدخل النقدي أكبر من معدل نمو متوسط الإنتاج ، **(الدوسكي ، وآخرون ، ٢٠١١ : ٩٨ـ٩٩).**

وهناك مفهوم آخر للتضخم على أساس النظرية الكمية النقدية : (كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار) ، هذا التعريف يقتضي إن الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية : **(هتهات ، ٢٠٠٦ : ٢٨)** ، ويعرف أيضاً : (خفض القدرة الشرائية للمستهلكين وبالتالي الإنخفاض المستمر في الدخل الحقيقي لهؤلاء الناس)، **(شرف ، أبو عراج ، ١٩٩٤ : ١٠٥)** . كما عرفه الإقتصادي الفرنسي (James) : (بأنه فائض الطلب على السلع بالنسبة لإمكانات العرض ، مما ينتج عنه حركة إرتفاع متواصلة في الأسعار وإنخفاض متزايد في الموارد الوطنية من العملات الأجنبية)،(**عكاوي، ٢٠٠٩: 17) .** وكإيجاز يعرف التضخم (هو

ظاهرة نقدية تتميز بالإرتفاع المستمر والمتصاعد في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية طويلة نسبياً).

يتصف التضخم بعدة خصائص من أهمها :

١-يكون إرتفاع الأسعار شاملاً لجميع السلع والخدمات أو لمعضمها .

٢-إرتفاع الأسعار شاملاً لجميع مناطق الدولة الواحدة ولايقتصر على بعضها دون الآخر .

٣-موجة إرتفاع الأسعار مستمرة لفترة زمنية طويلة نسبياً ، ولاتكون موسمية قصيرة الأجل .

٤-عجز النقود عن أداء وظائفها الأساسية بصورة كاملة في الإقتصاد .

٥-يعبر التضخم عن وجود حالة عدم التوازن في النشاط الإقتصادي يتمثل في عدم إستقرار مستويات الأسعار ،(**الطاهر،الخليل،٢٠٠٤: ١٣٠).**

أنواع التضخم :

هناك عدة انواع من التضخم ، لكنها منفصلة عن بعضها البعض قد تكون على أساس ظروفه أو منشأه أو شكله أو حدته وكما يلي :

١-حسب تدخل الدولة في تحديد الأسعار :

أ-التضخم الظاهر أو المفتوح : ويقصد به التضخم الذي ترتفع فيه الأسعار والأجور والنفقات الأخرى بحرية دون تدخل الدولة في تحديد مستوى الأسعار .

ب-التضخم المكبوت : وهو تضخم مستتر ، وفي ظله لاتستطيع الأسعار أن ترتفع أو تمتد نظراً لعدم السماح للعوامل الإقتصادية أن تعمل بحرية وذلك لوجود القيود الحكومية المباشرة التي توضع للسيطرة على الأسعار والتحكم فيها مثل التسعير الجبري ونظام البطاقات أو التعيين ،**(عكاوي ، ٢٠٠٩: ١٨).**

٢-من حيث حدة التضخم :

أ-التضخم الجامح : وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار والتي تتبعها زيادة كبيرة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج وتنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار .

ب-التضخم الزاحف : هو جزء من الأرتفاع في الأسعار الناشيء عن إرتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج ، وهو تضخم تدريجي بطيء ومعتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الإقتصادي ، إلا إن إستمراره وتجمع آثاره يمكن أن يؤدي الى حدوث تضخم جامح ،**(الوادي، وآخرون ، ٢٠٠٩: ١٨٦-١٨٧).**

٣-حسب مصدر التضخم :

أ-التضخم المحلي : وهو ذلك التضخم الذي يحدث نتيجة عوامل إقتصادية أو سياسية داخلية أي تتعلق بظروف الأسواق المحلية أو السياسية الإقتصادية أو نتيجة لإمتلاك هيكل في داخل النشاط الإقتصادي **(الطاهر، الخليل، ٢٠٠٤: ١٣٤).**

ب-التضخم المستورد : وهو ذلك التضخم الذي ينتج من علاقة التجارة الخارجية والنشاط الإقتصادي ، وخاصة حين يكون نسبة المستوردات الى حجم النشاط الإقتصادي مرتفعة ويظهر مثل هذا التضخم حالياً في العديد من الدول النامية وهي تسعى الى تحقيق هدف التنمية الإقتصادية والإجتماعية **(الطاهر، الخليل: ١٣٥).**

٤-حسب القطاعات الإقتصادية :

أ-التضخم السلعي : وهو ذلك النوع من التضخم الذي يحدث في مجال إنتاج السلع الإستهلاكية مما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية في صناعات إنتاج السلع الإستهلاكية .

ب-التضخم الرأسمالي : وهو التضخم الذي يحدث في مجال إنتاج السلع الإستثمارية مما يؤدي الى شيوع أرباح قدرية في صناعات إنتاج السلع الإستثمارية (**عكاوي ، ٢٠٠٩: ١٨-١٩).**

الآثار الإقتصادية والإجتماعية للتضخم :

١-الآثار الإقتصادية Economic Effects :

أ-يؤثر التضخم على إعادة توزيع الدخل الحقيقي : عند إرتفاع مستويات الأسعار فإنه سيحدث إنخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الأفراد والذين لم تتغير دخولهم النقدية أو الذين إرتفعت دخولهم النقدية بنسبة أقل من نسبة إرتفاع مستويات الأسعار مثل الأفراد المتقاعدين أو ذوي الدخل المحدود ، **(الأمين ،باشا ، ١٩٨٣: ٢٠٠).**

ب-يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات : للتضخم الأثر السلبي على ميزان المدفوعات حيث إن الدولة التي تعاني من إرتفاع التضخم تجد منتجاتها في موضع تنافسي ضعيف من منتجات الدول الأخرى الأقل سعراً بذلك تزداد وارداتها وتقل صادراتها مما يؤدي الى عجز في الميزان التجاري من ميزان المدفوعات أو في أقل الحالات سواء ينخفض حجم الفائض فيه (**الوادي ،وآخرون ،٢٠٠٩: ١٨٨).**

ج-يؤثر التضخم على المديونية : يستفيد المدين من التضخم بينما يتضرر الدائن وذلك لكون المدين يقترض مبلغاً من المال ويعيده في فترة لاحقة بقيمة حقيقية أقل ، نظراً للإرتفاع المستمر في الأسعار **،(الوادي وآخرون،٢٠٠٩: ١٨٨)** .

د-يؤثر التضخم على النمو الإقتصادي : من الناحية النظرية البحتة يرى أصحاب الإتجاه الأول بأن للتضخم النقدي تأثير إيجابي على مستويات النمو الإقتصادي وذلك من خلال تأثيره الإيجابي على معدلات الإدخار والإستثمار . هذه الزيادة في أرباح المنتجين ودخلهم وفق أصحاب الرأي الأول سوف تؤدي الى رفع حجم الإدخار وحجم الإستثمار على مستويات الإقتصاد ككل ومن ثم ستؤدي الى زيادة معدلات النمو الإقتصادي ،(**السمهوري، ٢٠١٢: ٤٥٦-٤٥٧).**

الآثار الإجتماعية للتضخم :

١-أثر التضخم في التمايز الإجتماعي : يتفق معظم المختصين على إن الموجات التضخمية الحادة في حال إستمرارها لفترات زمنية متصلة تؤدي الى تغيرات إجتماعية مهمة في البناء الطبقي فالأمر الذي يقود بدوره الى تغيرات مهمة في المراكز النسبية والمراتب الإجتماعية وقد يرتبط بذلك من تحولات في علاقات القوى بين الفئات والشرائح المختلفة الذي يتكون منها المجتمع .

٢-تدهور قيمة العمل المنتج : نتيجة الموجة التضخمية العارمة التي عصفت ببلدان العالم الثالث كافة حدث إضطراب شديد في نظام القيم وأنماط الإستهلاك وأساليب الحياة . وقد ترتب على ذلك بالمقابل إهدار متزايد للقيمة الإجتماعية (العمل المنتج) ومعنى ذلك إنه لم تعد هناك علاقة نسبية بين زيادة مستوى الدخل وإرتفاع مستوى إنتاجية العمل .

٣-إنتشار الرشوة : وهنا نجد إن أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة يلجأون الى هذا الطريق لكي يعوضوا التدهور الذي حدث في أوضاعهم الإجتماعية والمعيشية . وفي مجال الرشوة على سبيل المثال نجد إن الموظف في الحكومة يشتغل في السلطة المخولة له عن طريق تقديم خدمة مشروعة لأفراد مقابل ثمن لذلك أو يقدم خدمة غير مشروعة مقابل عائد معين ،**(شرف،أبو عراج ،١٩٩٤: ١١٦-١١٨).**

السياسات المناسبة لمواجهة التضخم :

١-السياسة النقدية : وتستخدم الحكومة من خلال السلطة النقدية، الأدوات النقدية والتي من خلالها تستطيع تقييد كمية النقود المتداولة وإمتصاص السيولة النقدية من أيدي أفراد المجتمع . وبالتالي ينخفض الطلب على السلع والخدمات ، نتيجة إنخفاض القوة الشرائية بين أيديهم ، ومن ثم تخفيض الأسعار . من هذه السياسات رفع نسبة الإحتياطي القانوني في البنوك التجارية، رفع معدل إعادة الخصم للأوراق التجارية ، رفع سعر الفائدة على القروض ، دخول البنك المركزي الى سوق الأوراق المالية بائعاً لسندات الدين العام ، ويطلق على مجموع هذه الإجراءات النقدية بالسياسة النقدية الإنكماشية ، لأنه بمقتضاها سوف ينكمش الطلب الكلي الى المستوى الذي يتناسب مع العرض الحقيقي من السلع والخدمات . **(الطاهر ،وآخرون، ٢٠٠٤ : ١٤٦).**

٢-السياسة المالية : يقصد بالسياسة المالية مجموعات الإجراءات والأساليب والقواعد التي تتخذها الحكومة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة ، ويقصد بها أيضاً الطريق الذي تتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام وتأمين وسائل تحويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة . وهناك إجراءات مهمة للسياسة المالية في مكافحة التضخم ومن هذة الإجراءات .

أ-سياسة الرقابة على الإنفاق العام .

ب-سياسة الرقابة الضريبية .

ج-سياسة الرقابة على الدين العام (القروض العامة).

د-السياسات الساندة الأخرى :

١-سياسة الرقابة المباشرة على الأجور : إن السياسة المالية النقدية يستدعي تطبيقها اذا كان التضخم ناشئاً عن زيادة الطلب وذلك بتخفيض معدلات الإنفاق أما في حالة التضخم الناشيء عن زيادة التكاليف سيكون الحل هو الرقابة المباشرة على الأجور لأنها تمثل أهم عنصر في زيادة التكاليف .

٢-سياسة الرقابة على الأسعار : قد تفضل سياسة الرقابة على الأسعار على سياسة الرقابة على الأجور وذلك لكونها تقتضي تدخلاً مباشراً من الحكومة لضبط الإرتفاعات المتتالية في الأسعار التي تؤدي حتماً للمطالبة بزيادة الأجور لمواكبة المستوى المعاشي الذي يسود المجتمع ،**(الحديثي، ٢٠١١: ٢٨-٣٠).**

المبحث الثالث

تطور أدوات السياسة النقدية في العراق ودورها في حدود ظاهرة التضخم

تحليل تطور أدوات السياسة النقدية :

شهدت السياسة النقدية في العراق تطورات عديدة في مجال السياسة النقدية وأدواتها سيما التغيرات التي طرأت على الأحتياطي النقدي القانوني وسعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة نتيجة للتغيرات التي طرأت على مستويات تقلب الأيرادات والأحداث السياسية .

لو نلاحظ في الجدول رقم (١) سيكون واضحاً لدينا هذه التغيرات .

الجدول (١) أدوات السياسة النقدية

السنوات	الأحتياطي النقدي %	معدل التغير السنوي	عمليات السوق المفتوحة	معدل التغير السنوي	سعر الخصم %	معدل التضخم السنوي
2010	7155	(24.01)	42320	6.41	6.25	2.5
2011	7814	9.21	46563	10.03	6	5.6
2012	8624	10.37	56724	21.82	6	6.1
2013	9626	11.62	62067	9.42	6	1.9
2014	10576	9.87	61452	(0.99)	6	2.2
2015	9390	(11.21)	52721	(14.21)	6	1.4
2016	8707	(7.27)	39893	(24.33)	4.33	٠,٥
2017	6505	(25.29)	50219	25.88	4	0.2
٢٠١٨	١٠٤٠٩	٦٠,٠١٥	٥٦٠٨٨	١١,٦٨	4	٠,٤

المصدر :- بيانات العمود (3)(4)(٦)(٧) البنك المركزي العراقي النشرة الإحصائية السنوية المديرية العامة للإحصاء والأبحاث للمدة (2010-2018).

بيانات العمود (3) (٥)احتسبت من قبل الباحث .

الأرقام بين قوسين ( ) تعني اشارتها سالبة

أولاً : تطور الأحتياطي النقدي القانوني :

يقصد بالأحتياطي النقدي القانوني بأنه أجراء نقدي يلزم المصارف المركزية بموجبه المصارف التجارية بالأحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها لديه لحماية المودعين من مخاطر الأفلاس والأزمات مما يؤثر على قدرة المصارف التجارية على خلق الأئتمان .(**كنعان ، ٢٠١٢ ، ٢٦٨).**

يجري تعديل سنوي لنسبة الأحتياطي القانوني للمصارف التجارية لدى البنك المركزي وذلك من أجل السيطرة على آثار التضخم . **(Rose & Hudgins,2005, ٣٧١).**

لو نعود الى الجدول (١) نلاحظ الأرتفاع التدريجي للأحتياطي النقدي في السنوات قيد البحث ، حيث سجلت السنة (٢٠١٤) أعلى نسبة للأحتياطي حيث بلغت (١٠٥٧٦) ، مما ای الى ارتفاع التضخم والوصول الى نسبة (٢,٢) ، ثم انخفض التضخم في الأعوام اللاحقة مع وضوح تام لتذبذب التضحم خلال المدة قيد البحث .

أما في سنة (٢٠١٧) وصلت نسبة الأحتياطي الى أدنى مستوياتها حيث بلغت (٦٥٠٥) .يبدو ذلك واضحاً بأنخفاض التضخم نتيجة زيادة نسبة الأحتياطي القانوني .

لو نلاحظ في الفترة (٢٠١٧-٢٠١٤) وهي فترة دخول داعش للعراق مع احتلال بعض المحافظات العراقية وانشغال الجيش والحشد الشعبي بقتال داعش وأخراجه بالقوة جراء تكبدهم بالخسائر بالأرواح والمعدات تمت في هذه الفترة صرف الأموال الطائلة للتسليح الحربي ومصاريف العمليات العسكرية الأمريكية ، كل هذه المصاريف أدت الى أنخفاض واضح في الأيرادات المالية للموازنات خلال السنوات المذكورة أعلاه فضلاً عن أنخفاض اسعار النفط العالمي مما ادى الى انخفاض في الاحتياطي النقدي القانوني وتخلخل واضح في الموازنة .

يبدو ذلك واضحاً في الشكل ١ من اليمين الى اليسار مع وضوح الأنخفاض في السنوات (٢٠١٤-١٠١٧) .

الشكل ١ رسم الأتجاه العام للقيم التنبؤية للأحتياطي النقدي القانوني

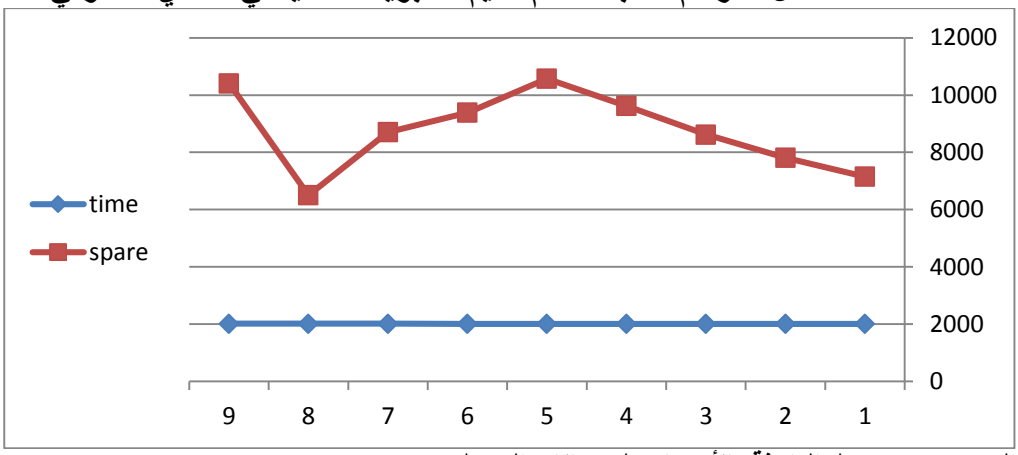

المصدر : من عمل الباحثة بالأعتماد على بيانات الجدول ١

ثانياً- تطور وتحليل سعر الخصم للمدة (٢٠١٨-٢٠١٠) .

كما بينا في المبحث الأول علاقة سعر الخصم في التعاملات في سوق الأوراق المالية بين البنوك التجارية . لو نلاحظ المدة قيد البحث هناك أستقرار واضح في معدلات سعر الخصم خاصة في السنوات الاولى قيد البحث . في السنوات (٢٠١٠- ٢٠١٥) ثبات في معدلات سعر الخصم (٦%)، أما السنوات (٢٠١٦-٢٠١٨) انخفظ سعر الخصم الى (٤%) . ويبدو ذلك واضحاً في الشكل(٢) .

الشكل ٢ رسم الأتجاه العام للقيم التنبؤية لتطور سعر أعادة الخصم

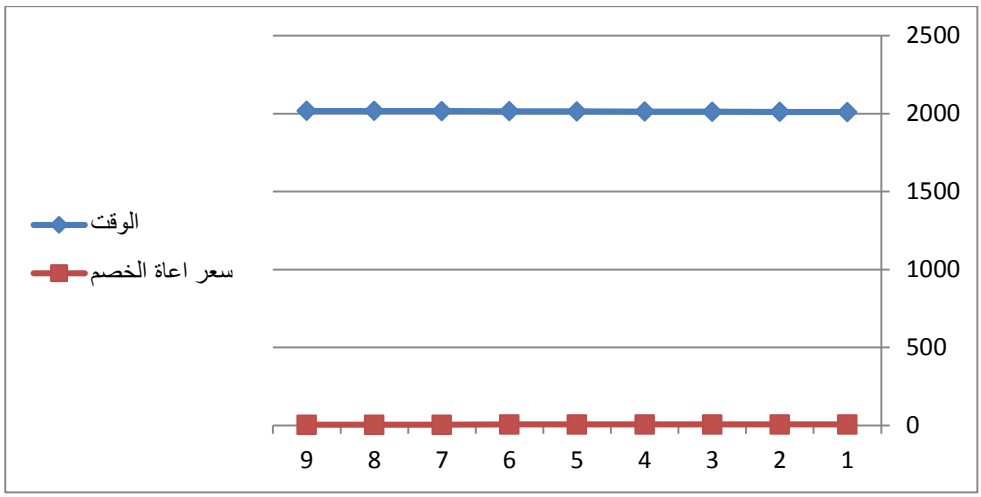

المصدر : من عمل الباحثة بالأعتماد على بيانات الجدول ١

ثالثاً: تطور عمليات السوق المفتوحة :

تعني مبادرة البنك المركزي الى شراء السندات الحكومية ، أو بيعها في الأجلين القصير والطويل ، بوصفها سياسة أئتمانية مقصودة ، وفي الظروف الأعتيادية ، فأن بيع البنك المركزي للأوراق المالية يهدف الى تقليص الأئتمان ، بينما يهدف من وراء شرائها الى التوسع في الأئتمان . (https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Globa) .

لو نعود الى الجدول ١ نلاحظ هناك انخفاضاً ملحوضاً في عمليات السوق المفتوحة سيما في العامين (٢٠١٦-٢٠١٥) . يشير الشكل٣ الى ذلك .

الشكل ٣ رسم الأتجاه العام للقيم التنبؤية لعمليات السوق المفتوحة

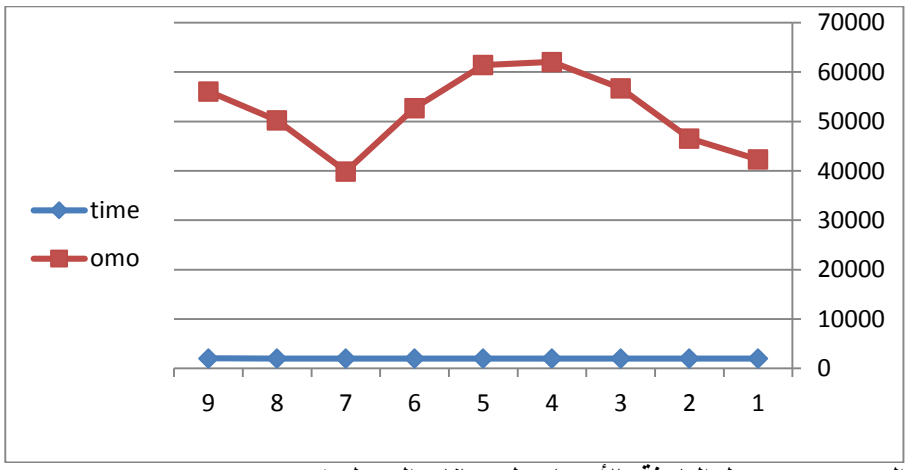

المصدر : من عمل الباحثة بالأعتماد على بيانات الجدول ١

تقدير وتحليل العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة وبين التضخم :

يتركز محور البحث حول تأثير عمليات السوق المفتوحة الذي تمثل أداة من أدوات السياسة النقدية كمتغير مستقل يؤثر على التضخم كمتغير تابع في الإقتصاد العراقي . ويتم التركيز على المراحل الأساسية في تحليل العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم في الإقتصاد العراقي . فالمرحلة الأولى تشمل توصيف العلاقة الدالية والنماذج القياسية لعمليات السوق المفتوحة والتضخم واختبارات

النماذج المقدرة وتشمل المرحلة الثانية تقدير وتحليل النتائج أما المرحلة الثالثة فتم فيها تحليل نتائج العلاقة والنماذج المقدرة ، **(الحديثي، ٢٠١١: ١٣٠).**

١ـ مرحلة توصيف العلاقات الدالية والنماذج القياسية وأختبارها:

أ-توصيف وصياغة النموذج:

لغرض قياس العلاقة بين الأنفاق العام والتضخم لابد من الأستعانة بالإقتصاد القياسي (Econometrice)، لذالك فأن قياس الاعلاقة الدالية بين الأنفاق العام والتضخم يمكن توصيفها علاقة ومتغير واحد أو لعدة متغيرات.

يعني توصيف النموذج تحديد المتغيرات المستقلة والتابعة، وتوقع نضري مسبق بقيمة وأشارة المعلمات وتعد هذه المرحلة أكثر المراحل أهمية، لأنها تقوم على خبرة ومهارة الأقتصادي وتمكنه من المعرفة الإقتصادية، فخلالها يستعين بالنضرية الإقتصادية لإيجاد العلاقة الدالية بين متغيرين أو اكثر تمهيداً لوضعها في النموذج، لهذا يقوم بوضع عدد من الفرضيات حول المتغيرات ويتوقف ذالك على مدىإمكانية وضع العلاقة في صيغة رياضية وتم تقدير النموذج بالصيغة اللوغارتمية المزدوجة

Logy=Logx

أذ أن: F=Y (X)

Y= التضخم

X= عمليات السوق المفتوحة

ب-أختبارات النماذج المقدرة :

بعد تقدير قيم المعلمات لابد من تقييمها، وأختبار دقة تقديرها بأستخدام الأدوات والوسائل الأحصائية المعروفة. ومما تجدر الأشارة اليه أن طريقة تقدير النموذج تتوقف بالدرجة الأساس على الإختبارات الإقتصادية والإحصائية والقياسية، أن اجتياز النموذج لهذه الأختبارات يعني توفر اغلب أو جميع الإفتراضات الخاصة بنموذج الإنحدار، ومن ثم تحقق الخصائص المرغوبة والمقدرات وعندما تكون المقدرات سليمة تكون الأختبارات الإقتصادية والإحصائية سليمة هي الأخرى، لأن تلك الأختبارات تعتمد في تقييمها على قيم وتباين المقدرات السليمة، فيقبل النموذج بأعتباره أفضل النماذج المختارة بعد أختبارها، **(الزبيدي، الفتلاوي، ٢٠١١: ٢٩ـ٣٠).**

أن التقديرات القياسية الإقتصادية العالمية يجب أن تقوم على تحقيق ثلاث معايير وهي:

*ـالمعيار الأقتصادي: وهي الحقائق والمسلمات والمبادئ الأساسية والقوانين التي توصلت لها النظرية الأقتصادية عند دراستها للضواهر والمتغيراتى الإقتصادية والتي تنعكس قياسياً في (قيمة المقدرات وأشارتها)، فأذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية فأننا نرفض هذه المعلمات مالم يكن هناك مبرر منطقي يؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ماتقرره النظرية، أما أذا كان مطابقاً لمنطوق النظرية الإقتصادية فيتم قبول هذه التقديرات.

*ـالمعيار الإحصائي (أختبارات الدرجة الأولى): هي معايير إحصائية خاصة بما يجب إن يتحقق من شروط إحصائية تمكننا من الأعتراف الإحصائي بما تم تقديره، وهي تضم الفروض الإحصائية الرئيسية الأولى لطريقة المربعات الصغرى وأختبارها ومن اهمها معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل وأختبارات المعنوية (T-test)،(F-test).

*ـالمعيار القياسي (أختبارات الدرجة الثانية): تتضمن المعايير الإحصائية مجموعة من الأختبارات الأولية لتقديرات المربعات الصغرى الاساسية وهي تلك مجموعة من الفروض والأختبارات الخاصة بمعامل التحديد (R^2) والخطأ المعياري للتقدير وأختبارات (F) (t) وغيرها ومن الاختبارات الاساسية، وفي هذه الحالة فأن المقدرات هذه يمكن أن تستخدم في التحليل والأستدلال والتنبؤ الإحصائي أي تحقيق الفروض الأولية لطريقة المربعات الصغرى الأعتيادية، **(السيفو، وآخرون، ٢٠٠٦: ٥٩ـ٦٠).**

ت-تحليل نتائج العلاقة بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم:

بعد ان تم توصيف وتقدير العلاقة بين (omo) والتضخم تبين إن الزيادة الكبيرة والمتتالية في نمو عمليات السوق المفتوحة قد انعكس على درجات السيولة وأثبت النموذج المقدر من خلال المتغير التابع صحة الفرضية القائلة بأن (omo) يتناسب طردياً مع التضخم ، إذاً فالتحليل يتطابق مع منطوق النظرية الإقتصادية، **(الحديثي، ٢٠١١ : ١٣٦).**

ث-مرحلة عرض نتائج النموذج الإقتصادي وتحليلها :

في هذه المرحلة يستعين الدارس بالأدوات الرياضية لتحويل الدالة الى معادلة رياضية ، تمهيداً لتقدير معلماتهم بقيم عددية .

ج-تقدير النموذج بين عمليات السوق المفتوحة والتضخم :

إن التركيز على تنشيط عمليات السوق المفتوحة يؤثر تأثيراً متبادلاً مع السيولة عن طريق فتح ابواب القروض والأيداعات اي الودائع ، أن الزيادة في السيولة تؤدي الى التأثير المباشر على الزيادة لرواتب للموظفين ، مع زيادة في القدرة الشرائية والتي تزيد من التضخم الإقتصاد العراقي ومن خلال النموذج المقدر الآتي :

تقدير العلاقة بين التضخم وبين عمليات السوق المفتوحة

حيث ان . y = التضخم

X_1= الزمن

X_2= عمليات السوق المفتوحة

a = الحد الثابت

المعادلة التقديرية

$$Y=a + x_1 - x_2$$

$$Y=1195.94 + 3.061x_1 - 0.593x_2$$

$$R^2 = 0.76 = 76\%$$

$$f = 4.458$$

بعد تحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة تم الوصول الى النتائج التالية

يوضح النموذج المقدر ان المتغير المستقل في النموذج كان معنوياً على المتغير المعتمد وقد اوضح معامل التحديد R^2 بأن (٧٦%) من المتغيرات الحاصلة في التضخم نتيجة التغير الحاصل في عمليات السوق المفتوحة والزمن وان (٢٤%) منها تعود لعوامل اخرى لم تدخل في النوذج حيث تدخل ضمن المتغير العشوائي .

كما تشير قيمة(f) المحسوبة (٤,٤٥٨) الى معنوية النموذج الكلية المقدرة من الناحية الاحصائية .

تشير الاشارة السالبة الى العلاقة الطردية بالنموذج حيث ان خلال المدة (٢٠١٨-٢٠١٠) تتزايد عمليات السوق المفتوحة مع زيادة الزمن ونقصان بالتضخم .

توضح العلاقة الطردية من خلال الشكل رقم (٣) اي ان عمليات السوق المفتوحة ذات علاقة طردية مع الزمن بسبب الزيادة الواضحة وذلك حسب بيانات الجدول رقم (١) .

الشكل رقم (٤)
خط الأتجاه العام والقيم التنبؤية لعمليات السوق المفتوحة مع الزمن

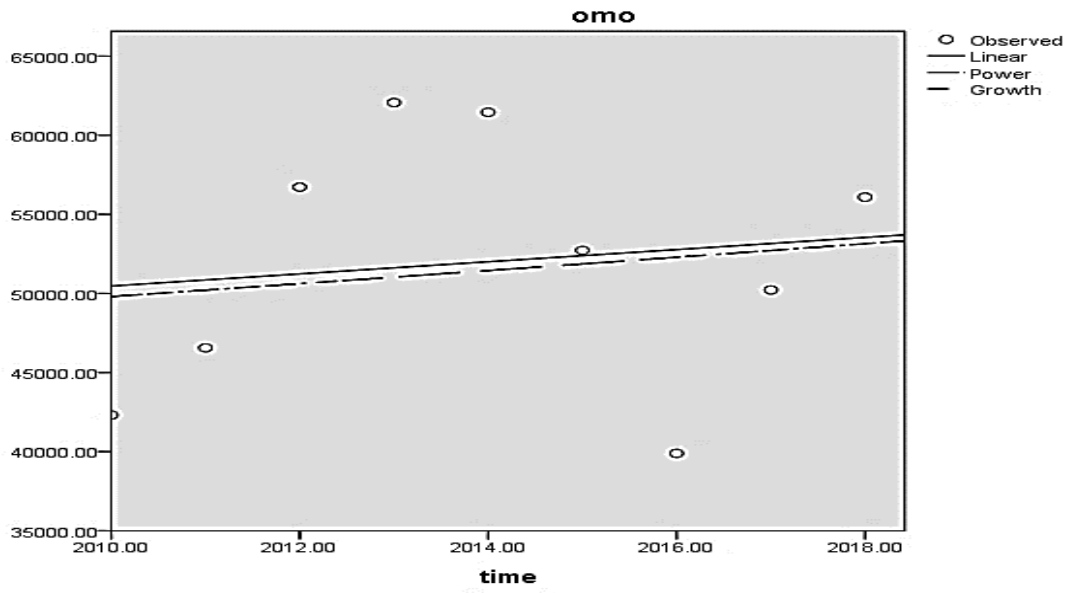

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد على تحليل بيانات الجدول رقم (١)

تقدير العلاقة بين أسعار الخصم والتضخم :

تعتبر اسعار الخصم لها تأثيرات ارتدادية على معدلات التضخم . لوحظ ذلك من خلال النموذج المقدرحسب أستخدام برنامج الأحصائي حيث ان ظهرت العلاقة عكسية بين اسعار الخصم وبين التضخم وذلك عند زيادة سعر الخصم من قبل البنك المركزي يؤدي الى انخفاض في عرض النقد وهذا بدوره يودي الى انخفاض التضخم ويبدو ذلك واضحا كما في الشكل (٣) .

تشير معنوية المعادلة الى قوة الارتباط بين سعر الخصم والزمن حيث يمثلان متغيرات مستقلة (x_1,x_2)اما المتغير المعتمد (التابع y)هو التضخم

حيث ان x_1 = الزمن

X_2 =سعر الخصم

y = التضخم

a = الحد الثابت

التقديريةالمعادلة$Y = a+x_1-x_2$

$Y = 701.4+0.348\ x_1 - 0.852\ x_2$

$R^2 = 0.75 = 75\%$

$F = 18.480$

حسب بيانات الجدول رقم (٣) تم استخدام برنامج (spss)لتحليل وتقدير العلاقة بين المتغيرات واستخدام (OLS)في تقدير المعادلة وذلك لبساطة هذا النموذج ودقة التقدير .

يوضح النموذج المقدر ان المتغير المستقل في النموذج كان معنوياً على المتغير المعتمد وقد اوضح معامل التحديد R^2 بان (٧٥%) من المتغيرات الحاصلة في التضخم نتيجة التغير الحاصل في سعر لخصم والزمن وان (٢٥%) منها تعود لعوامل اخرى لم تدخل في النموذج تدخل ضمن مفهوم المتغير العشوائي .

كما وتشير قيمة (f) المحسوبة (١٨،٤٨٠) وهي تعبر عن معنوية النموذج الكلية المقدرة من الناحية الاحصائية .

كما وتشير الاشارة السالبة الى العلاقة العكسية حيث ان بمرور الزمن يتناقص تضخم نتيجة تناقص سعر الخصم الذي يمنح من ضمن صلاحيات السياسة النقدية الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي.

يوضح هذه العلاقة العكسية من خلال الشكل رقم (١) اي تضخم من جهة والزمن وسعر الخصم من جهة اخرى

الشكل رقم (٥)

خط الأتجاه العام والقيم التنبؤية للتضخم مع مرور الزمن

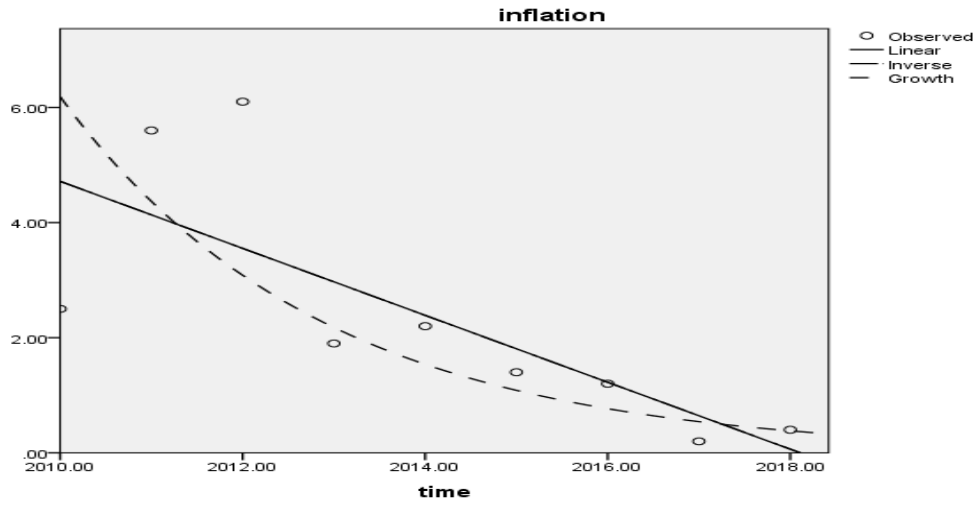

ا

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد على تحليل بيانات الجدول رقم (١)

الخاتمة :

أولاً - الاستنتاجات

١-تبين من خلال الجزء العملي لتقدير العلاقة بين اداوات السياسة النقدية مثل (سعر الخصم ، التضخم) هناك علاقة عكسية وذلك يوضح من خلال الشكل رقم (١) وللمدة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٨) . وهو مطابق للنظرية الأقتصادية .

٢- تم تقدير العلاقة بين التضخم وعمليات السوق المفتوحة هناك علاقة طردية ومعنوية عالية وارتباط قوي ٧٦% كما في الشكل رقم (٢) وللمدة الزمنية (٢٠١٠-٢٠١٨) .

٣-قامت السلطة النقدية بتحديد اهداف محددة وذلك لبناء قاعدة متينة تتوجه فيها نحو للاستقرار الاقتصادي ، فقد قام البنك المركزي وبعد الحصول على استقلاله ومن خلال سياسته النقدية بتحقيق مجموعة اهداف ساعدته لكي تكون له بصمة واضحة بالواقع الاقتصادي العراقي ومن هذه الاهداف تحقيق مستوى منخفض من التضخم ، رفع من القيمة العملة العراقية بعد تدهورها والاستقرار في سعر الصرف الدينار العراقي وكذلك استخدام ادوات اخرى كحوالات الخزينة وايضا الاذونات وكذلك التوجه نحو استقرار اسعار الفائدة وكذلك استعمال ادوات غير مباشرة لتحقيق تلك الاهداف.

٤- ان سياسة السلطة النقدية في استهداف التضخم قد افقد القدرة التنافسية للسلع المحلية لمواجهة السلع الاجنبية وذلك بسبب انخفاض اسعارها وعدم وجود دعم داخلي للسلع المحلية قانونيا وماديا مما ادى الى تعطل القطاع الحقيقي.

٥- بقاء العراق كمستورد لجميع السلع والخدمات يؤدي الى حدوث آزمات اضافية منها البطالة ومشاكل اجتماعية اخرى . فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم بسبب اللجوء الى شراء العملة الأجنبية بسبب الأستيراد مع انخفاض قيمة العملة المحلية .

ثانياً - التوصيات

١- ضرورة العمل على الحد من التوسع في الانفاق الحكومي التشغيلي زيادة في عرض النقد ويخلق ارتفاع في مستوى التضخم ،والتركيز على الانفاق الاستثماري لبناء قاعدة انتاجية صحيحة.

٢- زيادة المبادرات النقدية التي يقوم بها البنك المركزي كمبادرة الترليون والخمسة ترليون دينار عراقي ومراقبتها وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الصحيحة.

٣- العمل على مكافحة غسيل الاموال والحد من خطورته وذلك بانشاء قوانين فاعلة واعطاء سلطة حقيقية لادارة خالية من الفساد.

٤- بناء قاعدة اقتصادية متينة متناسقة (زراعية صناعية تجارية) لاعادة بناء القطاع الحقيقي و يقوم بدعمها البنك المركزي لانه يعتبر الوحيد الذي نجح في تحقيق اهدافه خلال فترة الدراسة .

٥- العمل على تناسق(السياسات النقدية والمالية) لكي تتحقق الكفاءة في الاقتصاد العراقي فعمل السلطة النقدية على تخفيض نسب التضخم وتحقيق الاستقرار في الاسعار يجب ان يرافقه دعم من السلطة المالية للزيادة في الاستثمارات للرفع من مستوى النمو الاقتصادي.

٦-تطوير الدراسات والأبحاث التي تدعم وتطور من السياسة النقدية والمضي في سبيل تزايد النمو الأقتصاي والحد من التضخم .

المصادر :

الكتب :

١- باشا زكريا عبد الحميد ، نقود وبنوك مع وجهة نظر اسلامية ، كلية التجارة جامعة الكويت ، ١٩٨٥ .

٢- الجنابي ، هيل عجمي جميل ، النقود والمصارف والنظرية التقنية ، ط٢ ، دار وائل ، عمان - ٢٠١٤ .

٣- الدليمي ، عوض فاصل اسماعيل ، النقود والبنوك ، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر ، الموصل ، ١٩٩٠، ص ٥٨٤ .

٤- الدوري ، زكريا الدوري ويسري السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية ، ط١، دار اليازوري ، عمان، ٢٠١٣ .

٥- السمهوري ،محمد سعيد، إقتصاديات النقود والبنوك، الطبعة الأولى ، عمان،دار الشروق للنشر والتوزيع،٢٠١١.

٦- شندي اديب قاسم ، النقود والبنوك ، دار الضياء الطباعة ، النجف ،٢٠١٠ .

٧- الطاهر، عبد الله، الخليل، موفق علي، النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، الطبعة الأولى، مركز يزيد للنشر –الكرك، الأردن ، ٢٠٠٤.

٨- طوروس وديع ، المدخل الى الاقتصاد النقدي بها المؤسسة الحديثة للكتب المنان، ٢٠١١ .

٩- عبد القادر السيد متولي ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، عمان ، ٢٠١٠ .

١٠- عبد المطلب عبد الحميد ، اقتصاديات النقود والبنوك ،ط١،والدار الجامعية، مصر ٢٠١٣ .

١١- العيسى، نزار سعد الدين، قطف، أبراهيم سليمان، الإقتصاد الكلي، طبعة أولى، الأردن –عمان، دار النشر والتوزيع، ٢٠١١.

١٢- القريشي ،علي حاتم ، السياسة النقدية في العراق بين ضخامة الدور ومحدودية، ط١، دار الضياء للطباعة النجف٢٠١٦ .

١٣- كنعان ، علي ، النقود والصيرفة والسياسة النقدية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ٢٠١٢ .

١٤- هذلول ، أكرم حداد و مشهور، النقود والمصارف مدخل تحليلي نظري ط٢، دار وائل عمان – ٢٠١٠ .

١٥- الوادي، محمود حسين ، العساف ، احمد عارف ، وآخرون، الإقتصاد الكلي ، الطبعة الأولى ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن .

١٦- يوسف .حسن يوسف ، البنوك المركزية ودورها في اقتصاديات الدول ،ط١، دار التعليم الجامعة ، مصر ، ٢٠١٤ .

الرسائل والأطاريح :

١٧- شلمون ، نجلة شمعون ، تحليل العوامل المحددة لاتجاهات سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٥ مجلة الدراسات النقدية والمالية ، المجلد١، عدد٢، ٢٠١٧ .

١٨- الحديثي، خليل عبد الكريم محسن محمد ، تطوير حجم الإنفاق العام وأثره على التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٩)،رسالة ماجستير،جامعة الأنبار،٢٠١١،(غير منشورة).

١٩- الدوسكي ، أزاد احمد سعدون، الوائلي سمير فخري نعمة،وآخرون،أثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الإقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣ منتصف ٢٠١٠ تحليل قياسي ، العدد ٢٣،مجلد(٧)، جامعة تكريت،٢٠١١.
٢٠- الزبيدي ، كامل علاوي كاظم، حسن لطيف الزبيدي ، القياس الإقتصادي النظرية والتحليل، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، ٢٠١١.
٢١- شرف كمال،ابو عراج ، هاشم ، النقود والمصارف ، منشورات جامعة دمشق،١٩٩٤.
٢٢- الصميدعي حسين خالد ، التأثيرات المتبادلة بين السياستين النقدية والمالية وامكانية التنسيق بينهما لتحقيق الاستقرار في الاسعار (العراق حالة دراسية)، رسالة ماجستير، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ٢٠١٦ .
٢٣- عكاوي ، عمر محمود، فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة (٢٠٠٩-١٩٨٠)، رسالة ماجستير،كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة بغداد،٢٠٠٩.
٢٤- هتهات، سعيد،دراسة إقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية ، جامعة قاصدي مرباح- ورقة الجزائر،٢٠٠٦.
25- Rose,Peter,& Hudginsn,Selvia,Bank Mangement andFinanciad Servise (6 thed) U.S.A, library of Congress catalogin publication Data . (2005).
26- H.LAhuja, Economic environment of business company Ltd, New Delhi-macroeconomic analysis, s-chand
٢٧ - أطار المؤشرات العامية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، الصادر عن الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩ .
27- https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Globa